

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۝١٠١﴾ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ .. الآية.

وقفات وتنبيهات

أولاً: معاني الكلمات (انظر فتح القدير).

ثانياً: صلة الآية بما قبلها.

ذكر الله تعالى في الآيات السابقة شيئاً من أحكام الجهاد والهجرة، ثم أتبع ذلك بذكر قصر الصلاة وكيفية صلاة الخوف، ولأن الجهاد والهجرة يحتاجان إلى السفر، وكل منهما مظنة الخوف.

ثالثاً: سبب النزول:

عن أبي عياش الزرقى قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان... (انظر فتح القدير).

رابعاً: المراد بالضرب في الأرض وحد السفر:

المراد بالضرب في الأرض: السير فيها، والمراد هنا: السفر، واختلف العلماء في حد السفر المبيح للقصر على أقوال أشهرها:

١- ذهب الأحناف إلى أن مسافة القصر مسيرة ثلاثة أيام بلياليها، واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل مدة المسح للمسافر ثلاثة أيام بلياليها، وبحديث ابن عمر: (لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم) رواه مسلم.

٢- وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلى أن مسافة القصر مسيرة يومين، أي نحو أربعة برد أي ثمانية وأربعين ميلاً، أي نحو ثمانين كيلو متر، واستدل الجمهور بقول ابن عباس: (يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد، من مكة إلى عسفان) رواه الشافعي بسند صحيح. وعن عطاء قال: قلت لابن عباس: أقصر إلى عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف، رواه ابن أبي شيبة. وثبت عن ابن عمرو رضي الله عنهما - نحو قول ابن عباس - رضي الله عنهما قال الجمهور: ولا مخالف لهما من الصحابة.

٣- وذهب ابن قدامة وشيخ الإسلام ابن تيمية وهو قول داود الظاهري، إلى أنه لا حد للسفر المبيح للقصر والفطر، بل كل ما أطلق عليه سفر لغة وعرفاً جاز فيه القصر والفطر، وحجتهم إطلاق النصوص وعدم ثبوت التحديد بنص أو إجماع، فيرجع إلى العرف.

قال ابن قدامة: (لا أرى لما صار إليه الأئمة حجة، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه).

ولكن ينبغي أن يعلم أن أصحاب هذا القول لا يقولون بجواز القصر لكل خارج عن البنين، بل لابد أن يطلق عليه اسم السفر لغة وعرفاً، قال شيخ الإسلام: (إذا جد بالمسافر السير جمع سواء كان سفره طويلاً أو قصيراً.. ولكن لابد أن يكون ذلك مما يعد في العرف سفرًا مثل أن يتزود له، ويبرز للصحراء، أنظر

مجموع الفتاوى ١٤/٢٤، ١٥

خامساً: حكم القصر:

في المسألة ثلاثة أقوال:

١-ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن القصر رخصة، واستدل بقوله تعالى: (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ونفي الجناح وهو الإثم والحرَج يدل على أن القصر رخصة.

٢-وذهب الجمهور إلى أن القصر سنة، لملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك في جميع أسفاره، ÷ ولكن يمنع من المَوجوب إتمام الصحابة خلف عثمان رضي الله عنهم، ولو كان القصر واجباً لما تابعوه، ولوجب عليهم إعادة الصلاة، كمن صلى الفجر أربعاً.

٣-وذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن قصر الصلاة في السفر واجب، وهو إحدى الروايتين عن مالك، ومن أدلة هذا القول ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (الصلاة أول ما فرضت ركعتين، فأقرت صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر) رواه البخاري. وعن عمر رضي الله عنه قال: (صلاة الجمعة ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الأضحي ركعتان، وصلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم) رواه النسائي بسند صحيح. وأجاب الجمهور عن قول عائشة بأن مرادها نفي الزيادة، لا تحريم الزيادة، وأجابوا عن قول عمر بأن المراد تمام الأجر.

سادساً: المراد بالقصر في الآية:

للمفسرين قولان في المراد بالقصر المذكور في هذه الآية:

- ١- قيل هو قصر العدد، أي قصر الرباعية فيصلحها ركعتين وعلى هذا القول يكون الشرط في قوله تعالى (إن خفتم) لا مفهوم له، بل خرج مخرج الغالب.
- ٢- وقيل: هو قصر الكيفية، بأن يختل الإتيان بالإمام وجواز كثرة الحركة وعدم استقبال القبلة، والإيماء بالركوع والسجود إذا اضطر إلى شيء من ذلك، وهذا رأي البخاري فيما يظهر من صنيعه، فإنه صدر باب صلاة الخوف بهذه

الآية. ثم ذكر أحاديث قصر الكيفية ، لكي ينبه على أن المراد بقصر الصلاة في الآية وفي الأحاديث هو قصر الكيفية.

وبناء على ذلك يكون الشرط في الآية وهو قوله إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا مراد فإن كيفية الصلاة لا تقصر إلا في خوف كما قال تعالى: (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا، فإذا أمنتم ...) الآية.

قال شيخ الإسلام: (وهو سبحانه ذكر الخوف والسفر، لأن القصر يتناول قصر العدد وقصر الأركان، فالخوف يبيح قصر الأركان، والسفر يبيح قصر العدد، فإذا اجتمعا أبيع القصر بالوجهين، وإذا انفرد السفر أبيع أحد نوعي القصر.

وقال ابن القيم: وقد يقال: إن الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف، وقصر العدد بنقصان ركعتين، وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض، والخوف، فإذا أوجد الأمران أبيع القصران، فيصلون صلاة الخوف مقصورة عددها وأركانها.

وإن انتفى الأمران فكانوا آمنين مقيمين انتفى القصران، فيصلون صلاة تامة كاملة، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصرة واحدة، فإذا وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان، واستوفى العدد، وإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفى الأركان، وقد سمي هذه الصلاة مقصورة باعتبار العدد، وقد تسمى تامة باعتبار إتمام أركانها.

سابعاً: دلت مشروعية صلاة الخوف على عظم قدر الصلاة، وأهمية الوقت، فلا يجوز تأخيرها عن وقتها حتى في حال الخوف، ولو اضطر إلى الإخلال ببعض واجباتها وأركانها، قال تعالى: (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً). أي محددة بوقت.

ثامناً: وجوب صلاة الجماعة:

دلت الآية على وجوب صلاة الجماعة من ثلاثة أوجه:

١- أن الله أمر بإقامة صلاة الجماعة في حال الخوف، فوجوباً في حال الأمن

من باب أولى.

٢- أن الله أمر كلاً من الطائفتين أن تصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ولو

كانت الجماعة فرض كفاية لاكتفى بصلاة إحداهما.

٣- أن الله أمر بصلاة الخوف جماعة مع ما يترتب على ذلك من اضطراب

وكثرة حركة، ولو صلى كل واحد منفرداً لسلمت صلاتهم من ذلك، وهذا يدل

على وجوب صلاة الجماعة.

تاسعاً: دل قوله تعالى: (ولياخذوا حذرهم وأسلحتهم)

على وجوب مراعاة الأسباب، وأن ذلك لا يتعارض مع الإيمان بالقدر، ولا يخل

بالتوكل، وفي الحديث الشريف: (أعقلها وتوكل).

قال الله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا (١٠٥) وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (١٠٦) وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا (١٠٧) يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا (١٠٨) هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا (١٠٩) وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا (١١٠) وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١١) وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (١١٢) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَصُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا }.

أولاً: معاني الكلمات: انظر فتح القدير

ثانياً: سبب النزول:

نزلت في سرقة رجل من بني أبيرق .. انظر فتح القدير

ثالثاً: معنى قوله تعالى: (لتحكم بين الناس بما أراك الله) أي بما أراك الله بوحى، أو بما هو جار على سنن ما قد أوحى الله به، وهو الاجتهاد والقياس، قال ابن كثير رحمه الله: (وقوله: لتحكم بين الناس بما أراك الله) احتج به من ذهب من علماء الأصول إلى أنه كان عليه السلام - له أن يحكم بالاجتهاد بهذه الآية وبما ثبت في الصحيحين .. عن أم سلمة).

وبناء على ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم ومثله القاضي يحكم بين الناس من خلال النص القرآني أو بالفهم والاجتهاد المبني على النصوص، ثم بعد الاجتهاد لا شيء عليه إن لم يوافق الحق، فعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقضي له بجمرة من النار، فليأخذ أو ليدع). رواه البخاري.

رابعاً: وفي قوله تعالى: (بما أراك الله) اقتصار الحكم على ذلك وعدم تعديده، وهذا يشمل الكتاب والسنة والقياس الصحيح، وكذلك الإجماع المنضبط، والحكم بما عدا ذلك هو من حكم الجاهلية.

خامساً: دلت الآيات على أن للنبي صلى الله عليه وسلم ذنباً يستغفر الله منها، ولكنها صغائر أو خلاف الأولى، وللعلماء في ذلك خلاف مشهور وأشهر الأقوال هي:

١- ذهب فريق منهم إلى أن الأنبياء معصومون من الذنوب مطلقاً سواء كانت كبيرة أو صغيرة، لأن الله جعلهم قدوة للناس فكيف تقع منهم ذنوب، وقالوا إن المراد بقوله: واستغفر لذنبك، أي ذنوب أمتك، أو هو إرشاد له لتتعلم الأمة الاستغفار من ذنوبها، وأما قوله تعالى (واستغفر الله) فليس لذنب حصل منه، بل الاستغفار نفسه عبادة يحبها الله من كل أحد. قال ابن عطية: " هذا ليس بذنب، لأن النبي إنما دافع على الظاهر، وهو يعتقد برائهم، والمعنى: واستغفر الله للمذنبين من أمتك.

٢- ويرى فريق آخر أن الأنبياء معصومون من الخطأ في تبليغ الرسالة، ومن الخيانة فيها، ومن الكذب، ونحو ذلك مما ينافي مقتضى الرسالة، وكذلك هم معصومون من كبائر الذنوب، أما الصغائر وخلاف الأولى فإنهم غير معصومين منها، بل تقع منهم، لكن على وجه الندرة ثم إنهم لا يقرون عليها، بل يدلهم الله على الخطأ ويوفقهم للتوبة، فترتفع درجاتهم بالتوبة، ويكمل إيمانهم بما يحدث لهم من عبادات بسبب الذنب من الإنابة والخوف والتوبة والاستغفار والانكسار بين يدي الله، وهذا مراد الله من خلق بني آدم والأنبياء وغيرهم.

ومما يدل على رجحان هذا القول قوله تعالى: (وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتبه ربه فتاب عليه وهدي) وقوله تعالى: (واستغفر لذنبك وللمؤمنين) وهذا يدل على خطأ

من قال: أن المراد باستغفار النبي من ذنبه إنما هو استغفار لذنوب أمته، لأن الله عطف في هذه الآية المؤمنين على النبي، والعطف يقتضي المغايرة

خامساً: قوله تعالى: (وهو معهم) أصل معنى المعية المصاحبة ولكن يختلف مقتضاها ولازمها بحسب ما تضاف إليه، فتأمل هذه الجمل واكتشف المراد بالمعية:

١- مازال الرجل معنا لا مع عدونا.

٢- مازالت المرأة مع زوجها.

٣- مازلنا نسير والقمر معنا.

٤- هل عقلك معك

٥- هل أنت إمعة فقول: إن أساء الناس فأنا معهم.

والمعية في هذه الجمل لا تقتضي الممازجة والاختلاط والممارسة وكذلك معية الله لخلق ولذلك قال العلماء: إن المعية تنقسم إلى قسمين:

(١) معية عامة، كما في قوله تعالى: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم... ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا) قال السلف: معهم بعلمه وإحاطته وقدرته، يراهم ويسمع كلامهم.

(٢) معية خاصة، كما في قوله تعالى: (إن الله مع الذين اتقوا) وقوله: (لا تحزن إن الله معنا) وقوله: (إنني معكما أسمع وأرى) قال السلف: معهم بنصره وتأنيده وإعانتة وحفظه.

سادساً: قوله تعالى: (ومن يكسب خطيئة أو إثماً) قد يقال: ما الفرق بين الخطيئة والإثم؟

اتفق المفسرون وأهل اللغة على أن الخطيئة والإثم إذا انفردا فمعناهما واحد، وشمل أحدهما الآخر، كالإسلام والإيمان، وكذلك الفقير والمسكين، والإيمان والعمل الصالح، ونحو ذلك.

أما إذا اجتماعاً، وذكرنا معاً كما في هذه الآية حيث عطف أحدهما على الآخر والعطف في الأصل يقتضي المغايرة فقد اختلف المفسرون في المراد بهما على أقوال منها:

١- الخطيئة من كان عن غير عمد، والإثم ما كان عن عمد.

٢- الخطيئة ما تعدى إلى الآخرين، والإثم ما كان قاصراً على الفاعل نفسه.

٣- الخطيئة هي الصغيرة، أما الإثم فهو الكبيرة.

سابعاً: قوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً) (كان) مسلوبة الزمان، فهي لا تدل على الاتصاف بما ذكر في الماضي فقط، بل تفيد تحقيق اتصافه عز وجل بالصفات المذكورة أزلاً وأبداً. واستعمال (كان) مسلوبة الزمان كثير في خطاب العرب وحديثهم ولا زال، حتى العامة منهم.

ثامناً: قوله تعالى: (يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم) تنبيه على أن الله هو الأحق أن يراقبوه والأجدر أن يستحيوا منه، ويخافوا بطشه وعقوبته، فهو سبحانه يراهم، ولا تخفى عليه خافية، (سواء منكم من أسر القول أو جهر به، ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار).

قال الطبري رحمه الله: (يستخفي هؤلاء الذين يختانون أنفسهم ما أتوا من الخيانة، وركبوا من العار والمعصية من الناس الذين لا يقدرون لهم على شيء إلا ذكرهم بقبيح ما أتوا من فعلهم وشنيع ما ركبوا من جرمهم، إذا اطلعوا عليه حياء منهم وحذراً

من قبيح الأحداث، ولا يستخفون من الله الذي هو مطلع عليهم ولا يخفى عليه شيء من أعمالهم، ويبيده العقاب والنكال، وتعجيل العذاب، وهو أحق أن يستحيى منه).

تاسعاً: معنى قوله تعالى: (أن يضلوك) أي يبعدوك عن إصابة الحق في الحكم في هذه القضية فتبرئ صاحبهم السارق وتتهم البريء بسبب كذبهم وتلبيسهم وشهادتهم لصاحبهم زوراً.

فإن قيل: سبب النزول يدل على أنهم قد هموا بل فعلوا وبرؤوا صاحبهم، واتهموا غيره، فما معنى قوله تعالى: (ولولا فضل الله عليك لهمت طائفة منهم أن يضلوك) إذ يفهم من ذلك أن الله منعهم من مجرد الهم.

والجواب: أنهم لما لم يحصل مرادهم وهو تضليل الرسول في الحكم جعل ذلك الهم لا شيء، فيكون المعنى: ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم همّاً يحصل به أربهم ومقصودهم، وهو إضلالك في الحكم فتبرئ السارق وتحكم على غيره ولكن الله فضحهم، ولم يحقق مرادهم.

عاشراً: قوله تعالى: (وأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ).

الكتاب: (ال) للعهد الذمّي أي الكتاب المعهود المعروف، وهو القرآن، ويجوز أن تكون (ال) للعهد الذكري، أي الكتاب المذكور آنفاً في أول المقطع في قوله تعالى: (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق) والمراد به القرآن الكريم.

والمراد بالحكمة: السنة، بدلالة قوله تعالى: (واذْكُرْ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ).

وقيل: الحكمة: إدراك أسرار التشريع، ومقاصد الأحكام، وحكمة الأوامر والنواهي.

وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الآية إذا احتملت قولان فالأولى حملها على القولين معاً.

وقال ابن القيم - رحمه الله -: (الحكمة في كتاب الله نوعان، مفردة ومقتربة بالكتاب، فالمفردة فسرت بالنبوة، وبعلم القرآن، وأما الحكمة المقرونة بالكتاب فهي السنة، كذلك قال الشافعي وغيره من الأئمة، وأحسن ما قيل في الحكمة قول مجاهد ومالك إنها معرفة الحق والعمل به والإصابة في القول والعمل، وهذا لا يكون إلا بفهم القرآن والفقه في شرائع الإسلام وحقائق الإيمان).

والحكمة حكمتان: علمية وعملية، فالعلمية: الاطلاع على بواطن الأمور، ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمراً قدراً وشرعاً.

العملية: كما قال صاحب المنازل: هي وضع الشيء في موضعه.

فالحكمة إذا فعل ما ينبغي على الوجه الذي ينبغي في الوقت الذي ينبغي .

ولها ثلاثة أركان: العلم والحلم والأناة، وآفات وأضدادها: الجهل والطيش والعجلة، فلا حكمة لجاهل ولا طائفتين ولا عجل.

حادي عشر: دلت هذه الآيات على تحريم المجادلة والمخاصمة والمحاماة عن المبطلين، الذين يريدون الاعتداء على حق غيرهم، أو تبرئة أنفسهم من جريمة إثم ارتكبوه، فمن خاصم عنهم وهو يعلم أنهم آثمون فقد عرض نفسه للوعيد، ووقع في الحرام الذي نهت عنه هذه الآيات.

ثاني عشر: أن من أنعم عليه بتعلم الكتاب والحكمة قد حاز أسمى المراتب، ونال أشرف المقاصد، فليس من نعم الله بعد الإسلام ما يعادل هذه النعمة، فقد قال الله لرسوله (وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً) ومن حاز هذا الميراث

فقد حاز ذلك الفضل، بل إن فضل الله العظيم على رسوله إنما كان بإنزال الكتاب عليه وتعليمه الحكمة وما لم يكن يعلم.

فشرح بذلك صدره وغفر ذنبه، ورفع ذكره، وأعلى شأنه ونصره على أعدائه، وأورثه نصيب من ذلك بقدر هذا الميراث.

قال الله تعالى: (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة....) الآية.

أولاً: انظر فتح القدير.

ثانياً: بسبب النزول:

عن جابر رضي الله عنه قال: (دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ ثم صب علي فعقلت، فقلت: إنه لا يرثني إلا كلالة فكيف الميراث؟ فنزلت آية الفرائض) رواه البخاري ومسلم.

ثالثاً: معنى الكلالة:

الكلالة لغة: الإحاطة، مأخوذة من تكللة النسب: أي أحاط به، وسمي التاج الذي يوضع على لرأس (الإكليل) لأنه يحيط بالرأس من جميع الجوانب.

والمراد بالكلالة شرعاً: من مات ولا وال له ولا ولد، وتطلق على القرابة الوارثين إذا كان ليس فيهم ولد ولا والد، فالكلالة تطلق على الوارث وعلى المورث.

والقول بأن الكلالة من لا والد له ولا ولد هو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، قال ابن كثير بعد ذكر قول الصديق رضي الله عنه: (وهذا الذي قاله الصديق عليه جمهور الصحابة والتابعين والأئمة قديم الزمان وحديثه، وهو مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة، وقول علماء الأمصار قاطبة) فإن قيل: ما الدليل على اشتراط نفي الوالد مع أن المنفي إنما هو الولد؟

فالجواب: هناك عدة أدلة على أن من شروط الكلالة نفي الوالد منها:

أ- دلالة الكتاب، قال ابن كثير رحمه الله (ويدل على ذلك قوله وله أخت فلها نصف ما ترك) ولو كان معها أب لم ترث شيئاً، لأنه يحجبها بالإجماع، فدل

على أنه من لا ولد له بنص القرآن، ولا والد بالنص عند التأمل أيضاً، لأن الأخت لا يفرض لها النصف مع الوالد، بل ليس لها ميراث بالكلية).

ب- دلالة السنة، وذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الحقوا، الفرائض بأهلها، فما بقي فالأولى رجل ذكر)، والأب أولى من الإخوة بالإجماع.

ت- الإجماع: كما ذكر ذلك ابن كثير في كلامه السابق، وقد كان عن رضي الله عنه يقول بعدم اشتراط الوالد ، ثم رجع إلى قول أبي بكر الصديق.

رابعا كيف تجمع بين قوله تعالى في هذه الآية: (وله أخت فلها نصف ما ترك) وقوله تعالى في آية الكلاله في أول السورة: (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس)؟

والجواب: إن قوله تعالى: (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله) في ميراث الإخوة الأشقاء أو لأب، أما قوله تعالى: (وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة...) ففي ميراث الإخوة لأم، وفي قراءة سعد رضي الله عنه: (وله أخ أو أخت) من أم وهذا مجمع عليه.

خامساً: ظاهر قوله تعالى: (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت) أن الأخت لا تر شيئاً مع الولد الأنثى.

وهذا مذهب ابن عباس وابن الزبير، رضي الله عنهما، وداود الظاهري لأن الولد يشمل الذكر والأنثى، قالوا: فلا ترث الأخوات مع البنات شيئاً ما لم يكن مع الأخوات معصب واستدلوا بحديث: (الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فالأولى رجل ذكر).

وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى أن الأخوات مع البنات عصابات، ولهم أدلة منها:

١- قول ابن مسعود: (أقضي منها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للإبنة النصف ولأبنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فلأخت) رواه البخاري.

٢- ما رواه البخاري أن معاذاً قضى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنت وأخت فجعل للبنت النصف ولأخت النصف).

٣- حمل الجمهور هذه الآية: (ليس له ولد وله أخت) على أن المراد به إرث الأخت بالفرض، فالأخت لا يفرض لها النصف مع وجود الولد ذكراً كان أو أنثى، بل الذكر يحجبها، الأنثى تجعل إرثها تعصيباً، فيكون لها الباقي قل أو أكثر.

كما جعل الجمهور قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (ألقوا الفرائض بأهلها...) إلخ. عام مخصوص بهذه الصورة بدلالة أحاديث أخرى.

القسم الثاني من المنهج

سورة المائدة

أولاً: التسمية ومكان النزول وزمانه

سميت هذه السورة بهذا الاسم لقول الله تعالى: (وَإِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ).

والسورة مدنية بالإجماع وهي من آخر السور نزولاً، بل قيل أنها آخر سورة نزل فيها أحكام حلال وحرام، قال جبير بن نير: (حجبت مع عائشة رضي الله عنها فقالت: يا جبير تقرأ سورة المائدة؟ قلت : نعم، فقالت: أما أنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه) رواه أحمد وصححه الألباني.

وعن عبدالله بن عمرو قال: (أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة المائدة وهو راكب على راحلته فلم تستطع أن تحمله فنزل عنها) رواه أحمد.

ثانياً: موضوعات السورة:

قال شيخ الإسلام: (سورة المائدة أجمع سور القرآن لشرائع التحليل والتحريم، والأمر والنهي، ولهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: هي آخر القرآن نزولاً، فأحلوا حلالها وحرموا حرامها) ولذلك افتتحت بقوله: (أوفوا بالعقود) والعقود هي العقود وذكر فيها من التحليل والتحريم والإيجاب ما لم يذكر في غيرها).

ومن أبرز موضوعات السورة:

- ١- ذكر جملة من أحكام التحليل والتحريم، كالأطعمة والذبائح والصيد وحكم ذبائح أهل الكتاب ونسائهم.
- ٢- تقرير أحكام الطهارتين الصغرى والكبرى بالماء والتراب.
- ٣- مجادلة أهل الكتاب، وتقريرهم بتحريف كتابهم، وإلزامهم باعتناق الحق.

- ٤- إلزام المؤمنين بالعدل المطلق مع العدو المبغض فضلاً عن غيره.
 - ٥- ذكر خبر ابني آدم وأول قتل على ظهر الأرض، وتعظيم أمر الدماء.
 - ٦- بيان وجوب الحكم بما أنزل الله.
 - ٧- ذكر جزاء المحاربين وقطاع الطرق.
 - ٨- بيان حد السرقة.
 - ٩- تسليية الرسول صلى الله عليه وسلم وحته على عدم الحزن بسبب مسارعة كثير من الناس إلى الكفر والعصيان.
 - ١٠- النهي عن موالاته الكفار، وبيان ردة من يفعل ذلك حياً لدينهم، أو بغضاً لدين المسلمين.
 - ١١- إخباره سبحانه بأنه يبعث من ينصر دينه من يحبهم ويحبونه كلما وهى أمر الدين، وتخلّى فريق من المسلمين عن نصرته.
 - ١٢- الإخبار عن مغالات اليهود والنصارى الشنيعة.
 - ١٣- النهي عن تحريم الطيبات.
 - ١٤- بيان شدة عداوة اليهود للمؤمنين.
 - ١٥- ذكر كفارة اليمين، ووجوب حفظ الأيمان.
 - ١٦- تحريم الخمر والميسر.
 - ١٧- تحريم الاعتداء على الصيد في الحرم وفي حالة الإحرام.
- وغير ذلك من مواضع شتى.
- ثالثاً: وجه التناسب بين سورة المائدة وسورة النساء .**
- هناك عدة أوجه للتناسب بين السورتين منها:
- ١- اشتراك السورتين في بعض أحكام النساء.
 - ٢- اشتراك السورتين في أحكام الطهارة بالماء والتراب.
 - ٣- ذكرت سورة النساء تحريم السكر وقت الصلاة وفي التحريم المطلق في سورة المائدة.

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد)

أولاً: انظر فتح القدير (ملحوظة: لا يطالب الطالب بالقراءات والأعاريب والآثار إلا ما ذكر في الفصل ودون ي هذه المذكرة).

ثانياً: الإيمان لغة: التصديق، قال تعالى مخبراً عن إخوة يوسف: وما أنت بمؤمن لنا، أي مصدق.

وقال شيخ الإسلام بان تيمية: (معناه لغة: الإقرار، فمن صدق ولم يقر فليس بمؤمن).

ويؤكد كلام شيخ الإسلام أن إبليس وكير من الكرة مصدقون لمحمد، ولم ينفعهم لأنهم لم يقرؤا ويزعنوا للحق، قال تعالى: (وجحدوا بهما واستيقنتها أنفسهم).

وقال أبو طالب:

لقد علموا أن ابننا لا يكذب لدينا ولا يعني بقول الأباطل

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

الإيمان شرعاً: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان.

ثالثاً: العقود: جمع عقد، وهي العهود التي يبرمها الإنسان مع غيره، سميت بذلك لتوكيدها وأحكامها.

ومعنى الوفاء بالعقود الإتيان بها وافية كاملة غير منقوصة.

ويدخل فيها: ما أخذ الله على العباد من وجوب الإيمان به وتوحيده وطاعته بفعل أمره واجتناب نهيه، وإحلال الحلال وتحريم الحرام، كما قال تعالى (أوفوا بعهدي أوف بعهدكم).

ويدخل فيها: حقوق العباد كحق الرسول وحق الزوجة، وحق الجار،... إلخ.

ويدخل فيها: عقد النكاح ، والتزام شروطه، والشروط فيه.

ويدخل فيها: عقود المعاملات كالبيع والشراء والإجازة... وغيرها.

رابعاً: قوله تعالى: (أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم).

المراد بالأنعام: الإبل والبقر والغنم.

والمراد بما يتلى عليهم: ما ذكر في السورة من قوله تعالى: (حرمت عليكم الميتة..).

ملحوظة: جملة (أحلت لكم بهيمة الأنعام) مرتبطة بقوله تعالى: (غير محلي الصيد وأنتم حرم).

والمعنى: أحلت لكم بهيمة الأنعام وأنتم حرم، وحرمت عليكم الصيد وأنتم حرم. والحكمة من ذكر إحلال بهيمة الأنعام في هذا السياق لتوهم تحريمها على المحرم أو في الحرم كما حرم الصيد.

خامساً: قوله تعالى: إن الله يحكم ما يريد:

إرادة الله تنقسم إلى قسمين: إرادة كونية، وإرادة شرعية، والفرق بينهما أن الإرادة الكونية بمعنى المشيئة لا بد فيها من الوقوع، فما شاء الله كان، وتتعلق هذه الإرادة بكل شيء سواء كان الله يحبه أو لا يحبه.

أما الإرادة الشرعية فهي بمعنى المحبة، وتتعلق بما يحبه الله فقط ولا يلزم وقوع المراد، فقد يحب الله شيئاً ويريده شرعاً كإيمان الكافر ولا يقع.

سادساً: قوله تعالى: (وأنتم حرم): المراد بالحرم: المحرمون بحج أو عمرة ومن كان في الحرم فكلاهما يحرم عليه الصيد.

والحكمة من تحريم الصيد على من تلبس بالإحرام أو كان في الحرم تعظيم أمن الحجاج وقاطني الحرم، فإذا كان الصيد آمناً ممن تلبس بالإحرام أو ممن سكن الحرم، وكذلك الشجر، فالإنسان من باب أولى.

قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ).

فوائد وتنبيهات

أولاً: مناسبة هذه الآية للآية السابقة:

في الآية الأولى قال الله تعالى: (أوفوا بالعقود) وهذه الآية بيان لبعض العقود التي يجب الوفاء بها.

ثانياً: المراد بالشعائر:

الشعائر: جمع شعيرة، ورجح ابن فارس أنها جمع: شعارة، والشعائر: هي المعالم التي جعلها الله علماً على طاعته، وهي مشتقة من الإشعار، وهو الإعلام، يقال: شعر فلان بكذا، أي علم، ففيه إشعار البدن أي طعنها في سنامها حتى يسيل الدم، ليعلم أنها هدي.

وهل المراد بالشعائر معالم الدين وحرمان الله وأوامره ونواهيه كلها أم إنها حدوده وأوامره ونواهيه في مناسك الحج والعمرة، قولان للمفسرين، ورجح بعضهم القول الثاني بدلالة السياق.

ومعنى إحلال الشعائر: انتهاء الحدود، كتحليل الحرام، وتحريم الحلال، وعدم القيام بالواجب وعدم تعظيمها إجلالاً للأمر بها، وكذلك منع من أراد القيام بها.

ثالثاً: المراد بالشهر الحرام وحكم القتال فيه:

(ال) في (الشهر الحرام) للجنس، فيشمل الأشهر الحرم الأربعة كما قال تعالى: (منها أربعة حرم، فلا تظلموا فيهن أنفسكم)، وهي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب.

ومعنى إحلال الشهر: تحليل القتال فيها، وكذلك الظلم والمعاصي والنسيء : تغيير مواقع الأشهر، ونحو ذلك مما فيه ظلم للنفس قال تعالى: (فلا تظلموا فيهن أنفسكم).

والحكمة من تحريم الأشهر الحرم: تأمين الحجاج، وتيسير الوصول إلى بيت الله الحرام، فمن يسكن في أقاصي الجزيرة يحتاج إلى شهر سيراً على الإبل حتى يصل إلى بيت الله ثم يمكث شهر ثم يعود إلى أهله في شهر، وهي آمن لا يتعرض له أحد بسوء، ولا ينشغل بحروب ونحوها.

أما رجب: فهو لمن أراد العمرة ممن يسكن قريباً من مكة، ولذا سمي رجب مضر لأنهم هم المستفيدون منه لمجاورتهم للحرم.

حكم القتال في الأشهر الحرم:

للعلماء ثلاثة أقوال:

١- ذهب الجمهور إلى أن تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ بقوله تعالى:

(فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وبقوله تعالى: (وقاتلوا المشركين كافة)

وكذلك قتال النبي لهوازن وثقيف في ذي القعدة وكانت غزوة تبوك في رجب.

وهذا مروى عن ابن عباس ومجاهد وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم.

٢- وذهب عطاء بن أبي رباح إلى تحريم القتال في الأشهر الحرم، وأن ذلك لم

ينسخ لقول الله تعالى في سورة المائدة ولا الشهر الحرام، وهذه السورة من

آخر القرآن نزولاً وثبت عن بعض الصحابة أنه لم ينسخ منها شيء، وكذلك

لقوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل قتال فيه كبير) ولقول

جابر رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل في الشهر الحرام إلا أن يغزى) رواه أحمد، وقال الهيثمي (رجاله رجال الصحيح).

٣- وذهب طائفة من العلماء منهم ابن القيم إلى تحريم القتال في الأشهر الحرم ابتداءً، أما إذا بدأ القتال في شهر الحلال ثم دخل شهر حرام فلا يوقف القتال بدلالة قتال النبي صلى الله عليه وسلم لهوازن، فإن ذلك بدأ في شوال ثم دخل عليه ذو القعدة والحرب مستمرة فلم يوقفها. أما قتال الروم في معركة تبوك فهو من قتال الدفع فهم الذين بدؤنا بالهجوم والاستعداد لغزو المدينة، وقاتل الدفع جائز بالإجماع في شهر الحرام وفي الحرم كما قال تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه).

وهذا هو الراجح لأن أدلة الجمهور عامة مخصوصة بأدلة عطاء ومن معه، ولا يصار إلى النسخ إلا إذا لم يمكن الجمع بين الأدلة والله أعلم.

رابعاً: قد يقال: كيف نجمع بين قوله تعالى: (ولا آمين البيت الحرام) وبين قوله تعالى: (إنما المشركين نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) إذ أن الآية الأولى تحرم منع من قصد بيت الله.

والجواب: إن قوله تعالى: (يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً) قيد، فمن أراد ذلك لا يمنع، بخلاف من قصد فيه الشرك والإلحاد والكفر فإنه يمنع بدلالة الآية الأخرى، وقوله تعالى: (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) قال ابن كثير: (أما من قصده بالإلحاد فيه وبالشرك عنده والكفر به فهذا يمنع، كما قال تعالى: (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام)).

خامساً: دل قوله تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا) على وجوب العدل مع جميع الناس، حتى مع الظالم المبغض فظلمه لنا لا يبيح لنا أن نظلمه ونزيد في عقابه فوق ما يستحق.

وكذلك بغضنا للكافر والفاسق، بل يجب التزام العدل مع القريب والبعيد والحبیب والبغیض، والمؤمن والكافر والتقي والفاجر، والتزام العدل لا يعني تحريم العقوبة مطلقاً، بل تجوز مجاوزة حد العدل ولهذا قال الله تعالى: (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به).

سادساً: قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) والبر والتقوى كلمتان إذا اجتمعتا افترقتا، وإذا افترقتا اجتمعتا، وصار معناهما واحداً.

والبر هو فعل أوامر الله، واجتناب نواهيه، وهو كلمة جامعة لكل خصال الخير الظاهرة والباطنة، وكذلك التقوى.

أما إذا اجتمعتا كما في هذه الآية فهناك أقوال في المراد بهما:

- ١- قال ابن عباس: (البر : ما أمرت به، والتقوى ما نهيت عنه).
 - ٢- وقال ابن رجب: (إذا قرن البر بالتقوى فقد يكون المراد بالبر معاملة الخلق بالإحسان، وبالتقوى معاملة الحق بفعل طاعته واجتناب المحرمات).
- وكذلك الإثم والعدوان، كلمتان إذا اجتمعتا افترقتا، وإذا افترقتا اجتمع معناهما، فكل منهما إذا أفرد تضمن معنى الآخر، وإذا اجتمعتا صار لكل منهما معنى يخصه.
- قال ابن القيم: والإثم والعدوان: في جانب النهي نظير البر والتقوى في جانب الأمر.
- واختلف في معناهما إذا اجتمعتا على عدة أقوال:

- ١- قيل: الإثم ظلم العبد نفسه، والعدوان ظلم غيره.

٢- وقال ابن القيم: الإثم ما كان محرم الجنس، كالكذب والزنا وشرب الخمر ونحو ذلك، والعدوان: ما كان محرم القدر والزيادة، فإذا غصبه خشبة لم يرض عوضها إلا داره، وإذا أتلّف عليه شيئاً أتلّف عليه أضعافه وإذا قال فيه كلمة قال فيه أضعافها.

سابعاً: دل قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) على وجوب التعاون على البر والتقوى ولو كان الأمر بهما ظالماً، بل يسعى المؤمن إلى زيادة الخير وتقليل الشر جهده، ولا ينظر إلى حال من أمره ونهائه، ولهذا يبين شيخ الإسلام ابن تيمية وجوب التعاون مع أئمة الجور إذا كان ذلك من باب التعاون على البر والتقوى وتقلد وظائفهم إذا كان هذا يحقق خيراً أو يكف شراً، ولا يكون بذلك من أعوان الظلمة كما يرى أهل الجهل والسفه، بل الممنوع المحرم التعاون على الإثم والعدوان سواء مع السلطان أو غيره. (انظر السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية).

قال الله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا....) (الآية).

أولاً: راجع فتح القدير للشوكاني.

ثانياً: سبب النزول:

ذكر المفسرون أن سبب نزول هذه الآية ما رواه أنس رضي الله عنه قال: (قدم على النبي صلى الله عليه وسلم نفر من عقل فأسلموا فاجتووا المدينة...) (انظر فتح القدير).

ثالثاً: قوله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله..)

(إنما) أداة حصر وهي تفيد حصر عقوبة المحاربين بما ذكر ويستفاد من ذلك وجوب التزام هذه العقوبات فلا تخفف ولا يزداد عليها كإحراقهم أو تعذيبهم قبل قتلهم.

والمحاربة: مفاعلة من الحرب بين طرفين، وهي ضد السلم والمسالمة وهي في الأصل: المقاتلة لسفك الدم وأخذ المال ونحوه، والله لا يحارب بهذا المعنى، فمعنتى محاربته: مضادته ومخالفته بالكفر والمعاصي والإفساد في الأرض.

أما محاربة رسوله صلى الله عليه وسلم ففي حياته تكون بالمعنيين، أي: بمقاتلته وطلب سفك دمه، وبمخالفته وعصيانه، أما بعد وفاته، فمحاربته: مخالفته وحرب دينه، ومقاتلة أتباعه.

ثالثاً: المراد بالمحاربين:

المراد بالمحاربين في هذه الآية: الذين يعرضون للناس بالسلاح للقتل وأخذ المال وانتهاك الأعراض وإخافة السبيل سواء كانوا في الصحراء أو البينان من المدن، وهذا قول جمهور الفقهاء.

وذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله بأنهم قطاع الطرق في الصحراء دون من شهر سلاحه في البينان والمدن، قال: لأن المطلوب يدركه الغوث إذا استغاث بالناس.

والصحيح الأول لعموم الآية، قال شيخ الإسلام: بل هم في البينان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء، لأن البينان محل الأمن والاطمئنان، ولأنه محل تناصر الناس وتعاونهم، فأقدامهم عليه يقتضي شدة المحاربة والمغالبة.

رابعاً: هذه العقوبة تسمى عند الفقهاء حد الحاربة، وهل هي على التخيير المطلق أم لا، قولان للفقهاء:

١-ذهب الإمام مالك إلى أن السلطان مخير في هذه العقوبة بدلالة (أو) والأصل فيها أ،ها للتخير المطلق.

٢-وذهب الجمهور إلى أن (أو) للتخير المقيد، فالسلطان مخير بين في هذه العقوبات لكن بحسب جريمة هؤلاء المحاربين فمن قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب، ومن قتل ولم يأخذ مالا قتل دون صلب، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالا نفثي من الأرض وهذا مذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد، ولهم أدلة منها:

a. أن هذا مقتضى العدل، فعلى قدر الجريمة تكون العقوبة.

b. قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث النيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)، متفق عليه، وهذا يقتضي عدم جواز قتل المحارب الذي لم يقتل، وهذا رجحه بعض المحققين كالطبري وشيخ الإسلام.

خامساً: لصيغة المبالغة في قوله تعالى: (أن يقتلوا) فوائد منها:

١-تخفيف هذه العقوبة وتعظيمها حتى تكون أكثر ردعاً وأشد زجراً.

٢-الإشارة إلى تحتم هذه العقوبة، وعدم جواز العفو، قال شيخ الإسلام: (فمن كان من المحاربين قد قتل فإنه يقتله الإمام حداً لا يجوز العفو عنه بحال بإجماع العلماء).

٣-تكثير القتل: فإن كانوا أكثر، ولا يكتفى بقتل بعضهم.

سادساً: دل قوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم). على سقوط العقوبة عن المحاربين الذين تابوا قبل القدرة عليهم وقد اختلف العلماء فيما يسقط عنهم إذا تابوا قبل القدرة:

١- فذهب الجمهور إلى أنه يسقط حق الله كتحتّم العقوبة.

أما حق المخلوق فلا يسقط، فإن كانوا أخذوا مالاّ وجب رده، وإِ، كانوا قتلوا فأولياء القتيل بالخيار إن شاءوا قتلوا أو أخذوا الدية أو عفوا.

٢- وذهب بعض العلماء ومنهم الشوكاني إلى سقوط كل شيء عن المحاربين بالتوبة سواء كان حقاً لله أو حقاً للناس.

سابعاً: المراد بالنفي من الأرض:

(ال) في الأرض للعهد، لأنه لا يمكن نفيهم من الأرض قاطبة ولهذا اختلف العلماء في المراد بالنفي من الأرض على أقوال:

١- قيل: هو طردهم من العمران فلا يتركون يأوون إلى بلد حتى يتوبوا.

٢- وقال الإمام مالك: ينفون من الأرض التي أحدثوا فيها ويسجنون في غيرها.

٣- وقال الإمام أبو حنيفة: المراد بالنفي: السجن.

ثامناً: يكثر في هذه الأزمان الهجوم على الحدود الشرعية ويزعمون أن فيها قسوة وشدة لا يستحقها المجرم، ويقولون إننا في عصر تحفظ فيه حقوق الإنسان ولو كان ظالماً معتدياً مجرمًا .

ويرد على هذه الترهات من وجوه:

١- أن هذه الحدود تنزل ممن خلق الإنسان وهو أعلم بما يصلحه ويقومه ويروعه

(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير).

٢- أن هؤلاء السفهاء يتباكون على القسوة على المجرمين، ويغفلونه عن قسوة

هؤلاء المجرمين على المعتدى عليهم، فكم من نفس قتلوها وكم رملوا من

نساء، ويتموا من أطفال وروعوا آمنين.

٣- أن شدة العقوبة قصد بها الزجر والردع ولذا قال الله في هذه الآية: (نكالا من الله) والتتكيل: إيقاع عقوبة رادعة زاجرة للمجرم ولغيره، وإذا علم المجرم بقسوة العقوبة كف، فلم تقع الجريمة ولم تقع العقوبة، بخلاف ما إذا تساهلنا في عقابه فإن الجريمة تكثر ثم تكثر العقوبات مع عقيم جدواها.

٤- واقع حال المجتمعات الغربية التي ترحم المجرم وتبحث له عن مبررات تشهد بسوء هذا الاختيار فقد تفاقمت الجريمة وقلق الناس وامتألت السجون وزادت الخسائر الاقتصادية، بينما يعيش الناس في غاية الأمن وتقل الجريمة بل تكاد تنعدم في المجتمعات الصادقة في تطبيق الحدود، (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يؤمنون).

ملحوظة: بقية المنهج التي لم يشر إليها في هذه المذكرة يرجع إلى فتح القدير.